الرقابة كوسيلة لحماية الامن الفكري من تطبيقات الذكاء الاصطناعي

م. م. علي سليمان شجاع عبد الله الهيازعي

كلية العلوم، جامعة كركوك، العراق

Censorship as a Means of Protecting Intellectual Security from Artificial Intelligence Applications

Assistant Professor Ali Sulaiman Shuja Abdullah Al-Hayazei

College of Science, University of Kirkuk, Iraq

المستخلص: الإنسان هو الذي يصنع الآلات ويشغلها ويتحكم فيها ويستفيد منها، لذلك، من الطبيعي أن يكون هو المسؤول عن الأضرار التي قد تحدث بسببها حسب القوانين العامة. لكن في السنوات الأخيرة، حدثت تطورات تقنية ملحوظة. حيث ظهر الحاسوب والإنترنت، وتبع ذلك تقنيات جديدة في الاتصال عن بعد، حتى وصلنا إلى ما يُعرف الآن بالذكاء الاصطناعي. هذا العلم غيّر طريقة تفكيرنا في الآلات، حيث أصبحت ليست مجرد أدوات ثابتة نتحكم بها، بل صارت قادرة على التعلم والتفاعل مع محيطها، وأداء مهام تشبه ما يقوم به البشر. لذا، أصبح الذكاء الاصطناعي جزءاً أساسياً من حياتنا اليومية. وتعمل الشركات بكل جهدها على تطوير الذكاء الاصطناعي لتحقيق الأرباح، ويشهد هذا المجال منافسة قوية على مستوى العالم، مما يدفع نحو مزيد من التقدم في المستقبل. ومع ظهور السيارات ذات القيادة الذاتية واعتماد العديد من الطائرات على أنظمة الطيران الآلي، بالإضافة إلى تطورات أخرى، أصبح من الضروري مناقشة مخاطر التطور السريع للذكاء الاصطناعي من منظور المسؤولية المدنية والجنائية، وتوضيح مفهوم المسؤولية عن تصرفات الذكاء الاصطناعي كفكرة مستقلة. وتزايد اعتمادنا عليه بشكل مستمر، وتسرع الشركات الكبيرة في مقارنة هذا المفهوم مع باقي المسؤوليات المدنية في نظامنا القانوني كل هذه الأمور جعلت من الضروري الاهتمام بهذا الموضوع وما به من متعلقات. **الكلمات المفتاحية:** ذكاء اصطناعي– برامج– الآلات – معلومات إدارية.

Abstract: In this research, we address the definition and statement of the change in the effects of racism, which has been addressed by multiple definitions, and for the purpose of controlling the most important definitions that have been applied to clearly explain this type of art, from here linguistic and technical, as well as stating the set of rights and obligations that the law imposes on the monitoring of artistic censorship, which faces the reciprocal transactions of its parties. The contract is one, and that each party will be in two positions, one of which is positive, which is its rights that are integrated for it, which are the obligations imposed on its cooperation, and we show this by referring to the Iraqi Copyright Protection Law of 1971, amended in 2004, and the Egyptian Intellectual Property Rights Law for 2002 and the French Intellectual Property Rights Ownership Law for 1992, and through these laws, we are able to know everything from the parties to this contract towards the other party.**Keywords:** (neon contract, actor, producer, accessories).

المقدمة: تتعلق المسؤولية عن استخدام الذكاء الاصطناعي بالعديد من الأفراد والشركات الذين يشاركون في تطويره من البداية وحتى استخدامه. هذه العلاقات قد تكون معقدة، ويصعب في بعض الأحيان تحديد دور كل شخص أو جهة في عملية التطوير.خصوصاً عندما يحتاج الناس إلى تحميل المسؤولية لأحد، بالإضافة إلى دور المستخدم وزيادة الاستقلالية التي يمتلكها الذكاء الاصطناعي في أداء وظيفته، مما يزيد من خطورة المهام التي يتعامل معها بالتشريع.

ويستمر العلماء في العمل والاجتهاد لمواكبة التغييرات في حياتنا اليوم. حيث يحاولون الحفاظ على التوازن بين مصالح الناس، مع التأكيد على حق الضحية في الحصول على تعويض عن الأضرار التي تتعرض لها. لذى يتضح لنا كيف أن هذا الذكاء مهم، وأن النتائج التي قد تحدث إذا لم يعمل بشكل صحيح تكون ذات ضرر كبيرة. يعتقد الفقه الأوروبي أن مسؤولية الذكاء الاصطناعي مسألة مهمة في القانون، لأن فهمها يوضح التحديات المرتبطة بتطوير الآلات الذكية.

كما تعتبر هذه المسألة مهمة جداً في توصيات البرلمان الأوروبي، الذي يطلب من المفوضية الأوروبية وضع مشروع قانون يوضح الجوانب القانونية المتعلقة بتطوير واستخدام الذكاء الاصطناعي والروبوتات، ويكون مراعياً للمستقبل لمدة خمسة عشر عاماً. ان المشكلة التقليدية تظهر كلما كان هناك احتمال جديد للضرر، و مدى قدرة القانون الحالي على تلبية الاحتياجات الجديدة للتعويض.

في لبنان، أقر قانون الموجبات والعقود مبادئ المسؤولية المدنية في المادة 122 وما بعدها، لكن تقسيمها لم يكن دقيقًا حيث جمع جميع أنواع المسؤولية تحت عنوان واحد هو الفصل الأول الذي يتناول أسباب المسؤولية الناتجة عن الجريمة أو شبه الجريمة .

كما ان المسؤولية التقصيرية الناتجة عن الخطأ تعود فقط للأفعال الخاطئة، بينما المسؤولية الناتجة عن أفعال الآخرين تحددها القوانين، كما جاء في المادة من قانون الموجبات والعقود اللبناني

كما تصف ان المسؤولية المرتبطة بالجوامد بأنها مسؤولية قانونية. لذلك، نحن نفرق بين أنواع المسؤولية المدنية. نرى أن هناك نوعين: مسؤولية تقصيرية تعتمد على الخطأ الشخصي، ومسؤولية قانونية تتعلق بأفعال أشخاص معينين فقط في القانون، بالإضافة إلى مسؤولية قانونية تعتمد على حماية الشيء .

بالإضافة إلى المسؤولية التي تنشأ عندما يخالف أحد طرفي العقد التزاماته، يجب أن نلاحظ أن الذكاء الاصطناعي وأنظمته لم تصل بعد إلى مرحلة الكمال من الناحية التقنية. تلك الأنظمة ما زالت عرضة للعطل والأخطاء، مما يجعلها أحيانًا تعمل بشكل غير متوقع، وقد تتسبب في أضرار كبيرة للأشخاص أو الممتلكات . لذى تعتبر برامج وأنظمة الذكاء الاصطناعي مفيدة للبشر، لكنها قد تتسبب في أضرار أيضًا، مما يدفعنا للتفكير في كيفية توزيع المسؤولية عن الأفعال التي تقوم بها هذه الأنظمة وبرغم أن الذكاء الاصطناعي أصبح دقيقًا جدًا اليوم، إلا أنه لا يمكن أن يصل إلى موثوقية الذكاء البشري في تقليد الحياة العملية. فالذكاء الاصطناعي قد يرتكب أخطاء تؤدي إلى أضرار للمستخدمين أو للآخرين، وقد تصل هذه الأضرار إلى فقدان الأرواح والممتلكات . لذا، من المهم جداً متابعة التطور السريع للتكنولوجيا في جميع المجالات. على سبيل المثال، في مجال الصحة، يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساعد الأطباء في تشخيص الأمراض، علاج الامراض ، وصف الأدوية، وحتى إجراء العمليات الجراحية.

وكذلك مساهمة الذكاء الاصطناعي في تقديم الاستشارات القانونية وغير ذلك، وإن متابعة ذلك يتم من خلال القيام بوضع أحكام مناسبة تنظم المسؤولية المدنية عن تلك الأضرار التي تحدثها تطبيقات الذكاء الاصطناعي للغير.

لقولا ننكرد أد الثورة الصناعية قد ادت إلى ظهور أنظمة ذكية ساهمت في تحسين حياة الإنسان في مجالات متعددة. حيث أصبحت خدمات تطبيقات الذكاء الاصطناعي موجودة في كل من المجالات الشخصية والتجارية والصناعية والطبية والعسكرية وحتى القانونية.

وان الهدف الرئيسي من هذه الأنظمة الذكية مثل الروبوتات والسيارات التي تقود نفسها هو تحسين وتسهيل حياة الناس وحمايتهم مع توفير اكثر راحة وسهولة لسبل المعيشة. هذه الأنظمة تعمل بشكل مستقل دون الحاجة لتدخل الإنسان، مثل استخدام الروبوتات في القيام بأعمال خطيرة بدلاً من البشر وعدة أمور يصعب على الانسان القيام بها .

أولا : اهمية البحث: تظهر أهمية موضوع الدراسة من حداثته، حيث أصبح استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي متزايدًا في مجالات عديدة مثل القانون والمال والطب. هذه الأنظمة قادرة على اتخاذ قرارات بشكل مستقل عن الإنسان، مثل السيارات ذاتية القيادة، التي يمكنها القيادة دون تدخل من صاحب السيارة. وهذا يجعلها معرضة للحوادث التي قد تسبب أضرارًا.

حيث تفتقر الدول العربية إلى قوانين تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي، مما يدفعنا للبحث في القوانين العامة حول المسؤولية المدنية او الجنائية لنرى إذا كان بالإمكان تطبيقها على الذكاء الاصطناعي أم نحتاج لوضع قوانين جديدة تختص بالمسؤولية عن الأضرار التي قد تنجم عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي.

لذلك يجب البدء بدراسة الطبيعة القانونية لأنظمة الذكاء الاصطناعي، ومعرفة ما إذا كانت تعتبر أشياء أو أشخاص. كما أن هذه الأنظمة لها خصائص فريدة تجعل من الضروري الاعتراف بها ككائنات قانونية لها وضع خاص.

إن صعوبة تعيين المسؤولية المدنية للمسؤول ليست فشل المشرع العراقي، لأن أحكام المسؤولية المدنية قد وضعت في وقت لم تكن فيه تقنية الذكاء الاصطناعي أكثر من مجرد خيال علمي لذى يجب التواكب مع التطورات وتشريع او إيجاد حل قانوني يتكيف مع المستجدات الحاصلة.

ثانيا: اشكالية البحث: في ضوء الأهمية الكبرى للدراسة الموضوعية ودخول تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في جميع مجالات الحياة وتوفير الخدمات لتسهيل حياة الإنسان، فإن هذا يتطلب اتباع هذه التطورات وتأثيرها على النطاق القانوني، لأن القواعد المتعلقة بالمسؤولية المدنية قد تم تعيينها قبل أن التطور الذي حصل وقبل الانتشار الاصطناعي لأنها لم تكن موجودة في ذلك الوقت ، في الوقت نفسه ، يكون التشريع العربي خاليًا من منظمة قانونية تحدد الطبيعة القانونية لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي المتقدم ، والمسؤولية المدنية عن الأضرار التي تسببها للآخرين ، لأن المشكلة التي أثارتها مسألة البحث هي-:

- 1ما المقصود بالذكاء الاصطناعي؟

– 2ما هي أهم الحلول وما هو تأثير استخدامه في المجال القانوني؟

– 3ما هي المسؤولية المدنية الناتجة عن الأضرار الناجمة عن استخدام الذكاء الاصطناعي؟

ثالثا: تحديات البحث:هناك العديد من التحديات التي تواجه المؤسسات المالية والشركات التجارية وحتى الحكومات، وهي بلا شك مثل الأزمات المالية والسياسية وثورة المعلومات التقنية الأمر الذي يتطلب الكفاءات الفكرية والقدرات. القانونية في إيجاد الحل لها.

رابعا: أهداف البحث: الهدف من هذه الدراسة هو التركيز على أهمية الذكاء الاصطناعي وأنظمتها المختلفة وبيان مفهومها كما تهدف هذه الدراسة أيضًا إلى لفت الانتباه في مختلف التخصصات لأهمية الذكاء الاصطناعي ، والتي أصبحت حقيقة نعيش فيها في الحياة العملية لغرض إجراء دراسات مستقبلية في تكنولوجيا المعلومات والتوضيح للأساس القانوني للمسؤولية المدنية على الأضرار التي تسببها تطبيقات الذكاء الاصطناعي للأشخاص أو الممتلكات.

باعتبار تطبيقات الذكاء الاصطناعي لها وجهين ، نظرًا لأنها لها فوائد ، كما ان لها أضرار ، وتحديد الجهة المسؤولة عن الأضرار التي تسببها تلك التطبيقات ، وبيان إذا كانت قواعد المسؤولية المدنية مناسبة لتطبيقها على أضرار الذكاء الاصطناعي ام لا.

خامسا: منهجية البحث: وفقًا لحداثة موضوع البحث ، اعتمدنا على النهج الوصفي والمقارن ، حيث أوضحنا من خلال النهج الوصفي ظاهرة الذكاء الاصطناعي من حيث توضيح مفهومها وتعريفاتها ومجالات المختلفة ، والطبيعة القانونية لأنظمة الذكاء الاصطناعي بالإضافة إلى تقديم أبعاد قواعد المسؤولية الحالية وتقديم أحكامها ،وللوقوف على النقاط التي تتطلب البحث والتحليل، واعتمدنا أيضا المنهج المقارن لغرض بيان موقف التشريعات وفقاً لما جاء في القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١وقانون الموجبات والعقود اللبناني الصادر في ١٩٣٢ ، والقانون المدني المصري رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ ، بطريقة تساهم في الرد على مشاكل موضوع الدراسة بسبب حقيقة أن موضوع البحث لا يزال في مرحلة الافتراضات والاستنتاجات وكذلك

تقديم آراء الفقه ، فضلاً عن موقف التشريع بالاجتهاد في هذه التشريعات حول موضوع هذه البحث

سادسا: تقسيم البحث :اعتمدنا التقسيم الثنائي المتبع في المنهجية العلمية في دراستنا حيث سنقسم موضوع الدراسة إلى مبحثين-: ندرس في المبحث الأول ماهية الذكاء الاصطناعي وحدوده، وسنخصص المبحث الثاني. لدراسة أنواع المسؤولية المدنية الناتجة عن أضرار الذكاء الاصطناعي.

المبحث الأول:الذكاء الاصطناعي وماهية حدوده

لأن الطبيعة الخاصة من الضروري معالجة في بداية بحثنا مفهوم الذكاء الاصطناعي ، لذلك سوف نعطي فكرة عامة لأنظمتها لن تكون واضحة إلا من خلال شرح مفهومها ، وواضحة عن الذكاء الاصطناعي لان مصطلح الذكاء الاصطناعي لا يعد حديث في ظهوره، وكان أول من طرح التساؤل حول ذكاء الآلة وهل تتميز بالذكاء كما هو الحال في الأنسان أم لا؟، هو (الآن تورنج) الذي يعتبر الأب الروحي للذكاء الاصطناعي وعلوم الكمبيوتر الحديثة ومن خلاله بين فيما تحددها قدرة الكمبيوتر على التفكير حيث اجرى اختبارًا في عام ١٩٥٠ ، ومدى ذكائه ، مثل الانسان ، حيث يتكون الاختبار من ثلاثة أجهزة كمبيوتر ، كل من هذه الأجهزة الثلاثة معزولة عن الآخر ، حيث يدار جهازين من قبل انسان بينما الجهاز الثالث من قبل البرنامج ، وهنا يطرح سؤال هل هو ذكي مثل البشر أم لا؟ ،

فعندما يطرح الشخص الذي يعمل على الجهاز الأول أسئلة في فترة زمنية محددة لكل من الأعضاء الثانية والثالثة ، وبعد حصوله على الإجابات ، يحدد مصدر كل إجابة ، وهل الاجابه من أحد أجهزة الكمبيوتر التي يعمل عليها الشخص أو من الكمبيوتر الذي يعمل عليه البرنامج

لأنه قام إذا لم يتمكن من تحديد ذلك ، يمكن القول أن البرنامج الذي يدير الكمبيوتر ذكي بمحاكاة شخص في التفكير وكذلك إعطاء نفس الإجابة. ؟

حيث حرص على أضاف ومنذ ذلك الوقت ، لم يتوقف البحث في مجال الذكاء الاصطناعي كل ماهو جديد من علماء الكمبيوتر حتى وصلنا إلى ما هو عليه اليوم ، وفي جميع المجالات الطبية والمساحة والإنترنت وغيرها الكثير .

ولا يزال هذا العلم يشهد تطورًا متسارعًا يجعله أحد أبرز العلوم في عصرنا الحديث .[1]

ويمكن ان نعرف الذكاء الاصطناعي على انه العمل تلقائيًا مع جميع الأنشطة دون أي تدخل وكذلك .بشري. على سبيل المثال، هو تحديد الوجوه ، وفهم اللغة الطبيعية ، وتحديد الكلمات والعديد من الآلات الذكية التي أصبحت في وفرة في جميع مجالات الحياة ، مثل إنتاج الكلام وعلى ضوء ما تقدم سوف نقوم .السيارات ذاتية القيادة والطائرات بدون طيار وما إلى ذلك بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين نبين في المطلب الأول تعريف الذكاء الاصطناعي بينما .نخصص المطلب الثاني لدراسة مجال الذكاء الاصطناعي

المطلب الاول :تعريف الذكاء الاصطناعي

الذكاء الاصطناعي هو جزء من علم الكمبيوتر، ويساعد في إنشاء برامج تستطيع تقليد طريقة تفكير الإنسان. وهذا يسمح للكمبيوتر بأن يقوم ببعض المهام بدلاً من الإنسان، مثل التفكير .والفهم والتحدث والحركة بطريقة منطقية

بدأت الفكرة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عندما انتقلت من أساليب البرمجة التقليدية إلى تطوير برامج للحواسيب التي تستطيع محاكاة الذكاء البشري، مثل اللعب وحل الألغاز. هذه .البرامج تطورت فيما بعد وأصبحت أنظمة للذكاء الاصطناعي

رأى العديد من العلماء تفسير نظم الذكاء الاصطناعي بشكل مختلف. فبعضهم يراها جزءاً من .تصميم الآلات، بينما يعتقد الآخرون أنها مرتبطة بدراسة كيفية محاكاة طريقة تفكير البشر

[1] هيثم السيد احمد عيسى الالتزام بالتبصير قبل التعاقد من خلال أنظمة الذكاء الاصطناعي الطبعة الأولى، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع القاهرة، ٢٠١٨،ص10.

الذكاء الاصطناعي هو مجرد تقليد لطرق تفكير الإنسان وكيفية استخدامه لخبراته في مجالات معينة. كما أنه يتعلق بكيفية فهمه للغات المختلفة والتعرف على الصور والتحدث، مما أدى إلى تطوير برامج تجعل الحواسيب تعمل بشكل يشبه الذكاء البشري وتقوم بأعمال تحتاج إلى ذكاء وخبرة.[1]

وكان أول مرة تم فيها استخدام الذكاء الاصطناعي كانت في بداية الخمسينات، وتحديداً في عام 1951. في ذلك الوقت، استطاع طالب دكتوراه في الرياضيات في جامعة برنستن الأمريكية، اسمه (مارفن منسكي)، أن يصنع أول حاسوب يستخدم الشبكات العصبية الاصطناعية.

وفي عام 1956، نظم جون مكارثي مؤتمراً استمر شهرًا في معهد دار تماوث. دعا فيه عشرة من الباحثين المعروفين في مجال الذكاء والشبكات العصبية. ومنذ ذلك الحين، أصبح معهد دار تماوث معروفًا كمكان لبداية الذكاء الاصطناعي.

وفي عام 1955، وكان صيف ١٩٥٦ هو يوم الميلاد لجون ما كارثي الوالد كما اتفق على تسميته [2] كان جون ماكارثي، أحد مؤسسي منظمة العفو الدولية، حيث كان أول شخص يستخدم مصطلح "الذكاء الاصطناعي. [3]

وهدف الذكاء الاصطناعي هو صنع آلات تتصرف كما لو كانت ذكية. فهنالك الكثير من تعريفات الذكاء الاصطناعي ترتكز جميعها حول دراسة كيفية تهيئة الأجهزة والآلات لتقوم بأعمال بصورة أفضل كما يفعلها الأنسان في الوقت الحاضر.[4]

الذكاء الاصطناعي هو قدرة الآلات على محاكاة القدرات البشرية. ومن التعريفات المعروفة وهو علم أنشاء .للذكاء الاصطناعي هي تلك التي تقدمها شركات التكنولوجيا والشركات الناشئة الآت ذكية قادرة على أداء المهام في وقت قياسي على مستوى شخص خبير.[1]

[1] خالد حسن أحمد لطفي، الذكاء الاصطناعي وحمايته من الناحية المدنية والجنائية، مرجع سابق، ص14.
[2] عادل عبد النور، مدخل إلى عالم الذكاء الاصطناعي، منشورات جامعة الملك عبد العزيز الرياض، ٢٠٠٥، .
[3] هيثم السيد احمد عيسى الالتزام بالتبصير قبل التعاقد من خلال أنظمة الذكاء الاصطناعي ، مرجع سابق، ص14.
[4] عبد الله موسى أحمد حبيب بلال، الذكاء الاصطناعي ثورة في تقنيات العصر، ط1، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، ٢٠١٩،ص20.

كما ويعتبر بعض الفقهاء أن الذكاء الاصطناعي هو تقنية ستغير جميع جوانب الحياة. فالذكاء الاصطناعي هو أداة كبيرة لها استخدامات متعددة في مجالات مختلفة، تساعد الناس على إعادة التفكير في كيفية دمج المعلومات وتحليل البيانات، ثم استخدام الأفكار الناتجة لتحسين اتخاذ القرار.[2]

كما وعرفه اخرون الذكاء الاصطناعي هو علم وتقنية تعتمد على عدة مجالات مثل الحاسوب، الرياضيات، علم النفس، والهندسة. وهو نتيجة ابتكارات العقل البشري.

وببساطة، الذكاء الاصطناعي يعني القدرة على القيام بالمهام بشكل مستقل مثل الإنسان، ويهدف هذا العلم إلى دراسة كيفية جعل الأنظمة تعمل بشكل مستقل تمامًا.[3]

وحيث ان الأنظمة المعتمدة للذكاء الاصطناعي اليوم يمكن أن تظهر بعض الوعي، لكن هذا الوعي لا يزال بسيطاً ولا يشبه الوعي البشري العادي. لذا، فإن تطبيقات الذكاء الاصطناعي لا تزال تعتمد على البشر بشكل محدود.

تعمل الأنظمة الذكية بناءً على القواعد والتعليمات التي يضعها المبرمج. في الوقت الحالي، نحن في مرحلة الأنظمة الذكية المحدودة، وسنحتاج إلى بعض الوقت لكي نصل إلى تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي تكون أكثر حرية وتملك وعياً شبيهاً بالوعي البشري.[4]

المطلب الثاني : مجال الذكاء الاصطناعي

[1] خالد حسن أحمد لطفي، الذكاء الاصطناعي وحمايته من الناحية المدنية والجنائية، مرجع سابق، ص16.
[2] علاء عبد الرزاق، نظم المعلومات والذكاء الاصطناعي، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٩، ص5.
[3] أيمن محمد سيد حماية التصرفات القانونية وإثباتها عبر تطبيق الذكاء الاصطناعي، مجلة الباحث العربي، العدد الأول، بيروت، ٢٠٢٠،ص209.
[4] هيثم السيد احمد عيسى الالتزام بالتبصير قبل التعاقد من خلال أنظمة الذكاء الاصطناعي ، المرجع نفسه، ص19.

تستخدم أنظمة الذكاء الاصطناعي اليوم في العديد من جوانب حياتنا، التي كانت في الماضي تتطلب الذكاء البشري فقط. من هذه الاستخدامات السيارات التي تسير من دون سائق والاقمار الصناعية وغيرها. وللذكاء الاصطناعي تطبيقات كثيرة في الحياة اليومية، وسنستعرض أهمها

أولا: تطبيقات متنوعة للذكاء الاصطناعي

للذكاء الاصطناعي استخدامات كثيرة في جميع مجالات الحياة. في الصناعة، تحتاج الشركات للبقاء في المنافسة إلى تقديم الأفضل مع استخدام أقل للموارد، خاصة من حيث القوة البشرية. تعتبر العقول الخبيرة وسيلة تساعد في تحقيق المزيد من النجاح مع استهلاك أقل للإمكانيات.[1]

وفي مجال التجارة الإلكترونية، يقوم الذكاء الاصطناعي بتقديم اقتراحات للمنتجات التي تهم الزبون، بالإضافة إلى إعداد قوائم للزبائن الذين نظروا إلى هذه المنتجات أو قاموا بشرائها. ومن أبرز مجالات الذكاء الاصطناعي هو الروبوت، الذي يعد من أهم فروع هذا المجال، ويتكون من الهندسة الكهربائية والميكانيكية وعلوم الحاسوب، ويعتبر الروبوت مثالًا واضحًا على كيفية استخدام الذكاء الاصطناعي في الحياة اليومية.[2]

وظهر مصطلح "الروبوت" لأول مرة في عام 1920 من قبل الكاتب التشيكي كاريل رابيك في مسرحيته التي تعني "العمل منطقيًا". وفي عام 1942، قدم إسحاق أسيموف القوانين الثلاثة للروبوتات في كتابه "الحلقة المفرغة". وفي هذا الكتاب، ذكر أنه لا يُسمح للروبوت بإيذاء الإنسان أو البقاء متفرجًا بينما يتعرض البشر للخطر. كما يجب على الروبوت طاعة الأوامر التي يتلقاها من الإنسان، ما لم تتعارض هذه الأوامر مع القانون الأول. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الروبوت حماية وجوده، ما لم تتعارض هذه الحماية مع القانونين الأول والثاني.

[1] خالد حسن أحمد لطفي، الذكاء الاصطناعي وحمايته من الناحية المدنية والجنائية، مرجع سابق، ص38.
[2] هيثم السيد احمد عيسى الالتزام بالتبصير قبل التعاقد من خلال أنظمة الذكاء الاصطناعي ، مرجع سابق، ص30.

لكن في الحقيقة، الروبوتات لا تتخذ القرارات بمفردها، بل تتبع القواعد التي تم برمجتها بها من خلال التعليمات والخوارزميات. حيث الروبوت يمكن أن يتعلم بشكل مستقل، لكن ذلك يعتمد أيضًا على القواعد التي تم إعطاؤها له. لذى يجب على المصمم أن يحدد مدى الحرية التي يريد منحها للروبوت في المستقبل، حيث قد تتطور الروبوتات بعيدًا عن الخوارزميات الحالية أو تعيد تكوينها.

كما ان الواضح أن مناقشة أخلاقيات الروبوت ترتبط أيضًا بمسألة حقوق الروبوتات. لذا، نحتاج إلى تطوير فلسفة خاصة بالروبوت تتناول القوانين والأخلاق المتعلقة بالتعامل مع الروبوتات، إما كحقوق فردية أو كاعتراف جماعي بحقوقها.[1]

يبدو أنه من الصعب تحديد الفوائد والمخاطر لهذه التكنولوجيا أو التنبؤ بما يمكن أن تفعله. من الناحية الإيجابية، يمكن أن تحقق تقدمًا كبيرًا في المجال الطبي من خلال إجراء العمليات الجراحية بطريقة ناجحة وآمنة. وفي المجال العسكري، لديها استخدامات عديدة، بعضها قد يكون خطيرًا. على سبيل المثال، يمكن للطائرات دون طيار نقل شحنات متفجرة إلى مواقع معينة. أيضًا، تُستخدم الروبوتات في أعمال صعبة ودقيقة وخطرة، مثل البحث عن الألغام والتخلص من النفايات المشعة، وغيرها من التطبيقات.[2]

يتضح من ذلك أن النص يركز على العناصر الأساسية التي تميز (الروبوت) عن غيره، مثل قدرته على أداء مهام متعددة، والتنقل، والمرونة، واتخاذ القرارات. والهدف هنا ليس فقط فهم أنواع الروبوتات أو الوظائف التي تؤديها، بل الهدف هو فهم (الروبوت) الذي يتمتع بالذكاء الاصطناعي، مما يجعله قادراً على اتخاذ قرارات مستقلة. حيث التقدم الحالي يظهر لنا ذلك

[1] آياد مطشر صيهود استشراف الأثر القانوني لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي الإنسالة - الروبوت الذكي ما بعد الإنسانية، ط1، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة ، ٢٠٢١، ص 87.
[2] أحمد علي حسن عثمان، انعكاسات الذكاء الاصطناعي على القانون المدني، دراسة مقارنة مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد ٧٩، ٢٠٢١

بشكل واضح، فالاستقلالية التي يتمتع بها (الروبوت) ستسبب العديد من المشكلات القانونية المتعلقة بالحقوق والمسؤوليات.

[1] في صناعة السيارات، أحدث استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي تغيراً كبيراً. على سبيل المثال، برنامج القيادة الذاتية من جوجل يستخدم الذكاء الاصطناعي، كما أن شركات النقل مثل أوبر (Uber) تعتمد على هذه التكنولوجيا لتقليل الحوادث والازدحام المروري.[2]

وتعرف المركبة ذاتية القيادة هي السيارة التي من المتوقع أن تنقل الركاب على الطرقات بدون الحاجة لسائق أو تحكم مباشر من أي شخص. السيارات ذاتية القيادة تمثل جيلًا جديدًا من المركبات لا تزال قيد التطوير، وهي قادرة على السير على الطريق دون أي تدخل بشري. تستخدم هذه السيارات تقنية الذكاء الاصطناعي لتقوم بجميع مهام القيادة.

يقتصر دور السائق على إدخال معلومات الرحلة أو الملاحة، بينما تتحرك السيارات ذاتية القيادة على الطريق دون الحاجة لتدخل من الإنسان. تستخدم هذه السيارات تقنيات مثل الاستشعار عن بعد والكاميرات والرادار والذكاء الاصطناعي، مما يجعلها تستطيع القيادة بنفسها وتجنب الحوادث.[3]

المركبات التقليدية تعتمد تمامًا على السائق في الحركة والتوقف وتوجيه السيارة أثناء القيادة. هذه السيارات لا تحتوي على أي تقنية تجعلها قادرة على القيادة تلقائيًا أو السير بمفردها على الطريق.[4]

من الناحية القانونية، فإن معظم القوانين في دول مثل العراق ولبنان ومصر لا تحتوي على أي قوانين تنظم السيارات ذاتية القيادة. فالقانون العراقي للمرور لم يحدد ما هي السيارات ذاتية القيادة، بل فقط عرف السيارات التقليدية.

[1] محمد أحمد المعداوى عبد ربه مجاهد، المسؤولية المدنية عن الروبوتات ذات الذكاء الاصطناعي، دراسة مقارنة، المجلة القانونية، المجلد التاسع، العدد الثاني، ٢٠٢١، ص297.

[2] خالد حسن أحمد لطفي، الذكاء الاصطناعي وحمايته من الناحية المدنية والجنائية، مرجع سابق، ص42.

[3] ميشال مطران المركبات ذاتية القيادة التحديات القانونية والتقنية شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٨، ص 33.

[4] خالد حسن أحمد لطفي، الذكاء الاصطناعي وحمايته من الناحية المدنية والجنائية، مرجع سابق، ص127.

فقد أشارت المادة رقم (١) من قانون المرور العراقي الجديد لسنة ٢٠١٩ حيث عرفت المركبة هي آلة تستخدم للانتقال، ويمكن أن تكون دراجة عادية، دراجة نارية، عربة، أو أي جهاز آخر يتحرك على الطريق باستخدام قوة ميكانيكية أو طرق أخرى تساعدها على الحركة.[1]

ثانيا: تأثير الذكاء الاصطناعي في المجال القانون

الذكاء الاصطناعي لم يُظهر تأثيراً واضحاً في المجال القانوني، على الرغم من أنه يمكن أن يُحدث تغييرات كبيرة في القانون. تواجه الأنظمة القانونية في الدول النامية الكثير من المشاكل، ومنها زيادة النزاعات القانونية، بينما التكنولوجيا تتطور ببطء. هذا يؤدي إلى تراكم القضايا وفقدان ثقة الناس في هذه الأنظمة.

على الرغم من أن معظم الدول بدأت تستخدم طرقًا جديدة لحل الخلافات القانونية مثل الوساطة والتحكيم، إلا أن هذه الطرق لم تقلل بشكل كافٍ من عدد القضايا المعلقة.

مع ان الذكاء الاصطناعي هو الحل الأفضل لهذه المشكلات، حيث يمكن استخدامه في المحاكم لمساعدة القضاة في جميع الخطوات القانونية. كما أنه يساعد على تقليل عدد القضايا المتراكمة وتقليل التكاليف والنفقات في العمليات القضائية.[2]

يستخدم الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني لتقديم العديد من الخدمات. في الولايات المتحدة، يوجد محامي الذي يساعد في الأمور القانونية (Robot Lawyer) الذي يتحدث مع الناس بشكل عادي. [1]

[1] وقد عرفت كذلك المادة (٢_١٤) من قانون السير اللبناني الجديد رقم (٢٤٣) لسنة ٢٠١٢ المركبة بانها كل سيارة لها عجلات تسير بواسطة قوة آلية أو جسدية .. والمادة (٣) من قانون المرور المصري رقم (٦٦) لسنة ١٩٧٣ نصت به هي كل ما اعد للسير على الطرق العامة من الآلات ومن أدوات النقل والجر".
[2] خالد ممدوح إبراهيم، التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي ،المرجع السابق، ص 77.

كما أن استخدام الذكاء الاصطناعي في القانون يساعد في مراجعة المستندات والوثائق التي يقدمها الناس للقضاة، والتي يجب أن يقرأها القضاة قبل إصدار أحكامهم في القضايا.

كون توجد قضايا هامة تتطلب مستندات كبيرة، وفحصها من قبل القضاة يأخذ وقتًا طويلاً مما قد يؤخر تحقيق العدالة. لذا، فإن استخدام الآلات التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي يساعد القضاة في فحص ومراجعة الإجراءات والأدلة لكل طرف.

وأيضًا التنبيه على النقاط الأساسية والمهمة الموجودة في الوثائق، وكل ذلك لا يحتاج إلى وقت طويل، بل فقط بضع ثوانٍ.[2]

صممت شركة مايكروسوفت جهازًا يمكنه قراءة وفحص المستندات بدقة أفضل من الإنسان. هذا الجهاز يمكنه أيضًا الإجابة على الأسئلة المتعلقة بالمستندات، مما سيوفر الوقت للمحكمة ويساعد في تحقيق العدالة بسرعة. الفضل في ذلك يعود إلى التكنولوجيا التي تستخدم الذكاء الاصطناعي، كما تساعد تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي الباحثين والمحامين في أداء مهامهم، وبعض هذه التطبيقات لا تزال قيد التجربة، مثل التطبيقات التي تهدف إلى تحسين البحث القانوني التي يمكنها تضيف العديد من الفوائد في تسريع وتحسين معالجة الأمور القضائية.[3]

الذكاء الاصطناعي يقدم خدمات البحث القانوني عبر الإنترنت. قبل أن يصدر القضاة أحكامهم، يتأكدون من أنهم مطلعون على العديد من القوانين والأحكام السابقة التي تتعلق بالقضية التي أمامهم، وذلك لضمان أن الحكم سيكون عادلاً ولكي يكون الحكم أكثر إنصافًا وملائمًا لموضوع القضية، حيث يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساعد القضاة في الوصول إلى القوانين المتعلقة بالقضايا المعروضة لديهم في وقت قصير لا يتجاوز الثواني.[4]

المبحث الثاني:انواع المسؤولية المدنية الناتجة عن اضرار الذكاء الاصطناعي

[1] ممدوح عبد الحميد عبد المطلب، خوارزميات الذكاء الاصطناعي وإنفاذ القانون، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢٠،ص5.
[2] خالد ممدوح إبراهيم، التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي ، المرجع السابق، ص 78.
[3] ممدوح عبد الحميد عبد المطلب، خوارزميات الذكاء الاصطناعي وإنفاذ القانون، مرجع سابق،ص55.
[4] 8. خالد ممدوح إبراهيم، التقاضي الإلكتروني عبر الأنترنت، دار الفكر الجامعي، مصر ، ٢٠١٥،ص65-66.

في المسؤولية المدنية، يجب أن يكون هناك ضرر وقع على شخص ما، ويجب أن يكون هناك شخص يتحمل المسؤولية عن هذا الضرر، ويتوجب عليه تعويض الشخص المتضرر.

هذا الالتزام يكون عادة تعويضًا ماليًا يمكن الحصول عليه من خلال دعوى قضائية. يتعلق وقد يؤدي ذلك إلى .الأمر بتطبيقات الذكاء الاصطناعي التي تشمل أشياء مادية وغير مادية إلحاق الأذى بالأشخاص والأشياء، لذلك السؤال الذي يُطرح هنا هو ما هو نوع هذه المسؤولية؟[1]

نظرًا لأنه لا يمكن اعتبار الذكاء الاصطناعي كالأشخاص في الوقت الراهن، فإن التطبيقات العملية له مثل الروبوتات والسيارات الذاتية القيادة تُعتبر أشياء مادية تحتاج إلى رعاية وعناية، خاصة في ما يتعلق بهيكل الروبوت.

وتعتبر السيارات ذاتية القيادة من التطبيقات الحديثة، أما البرامج التي تُستخدم فيها، رغم عدم وجودها بشكل مادي، فهي يمكن اعتبارها من الماديات التي تحظى بالحماية القانونية بموجب قانون حقوق المؤلف.

لأنها لا يمكن حمايتها كونها ليست شيئا ماديا ولديها استقلال خاص. لذا، عند دراسة قواعد المسؤولية المدنية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، يمكن أن تتحقق المسؤولية العقدية أو التقصيرية عن الأضرار الناتجة عن الذكاء الاصطناعي إذا تم استخدام أنظمته عبر الرابطة العقدية، فسيؤدي ذلك إلى تحقيق المسؤولية المرتبطة بالعقد.[2]

بالنسبة للمسؤولية التقصيرية، يمكن أن تحدث نتيجة أفعال تضر بالآخرين. بما أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي تعتبر نوعًا من الأشياء، فلا يمكن اعتبار الذكاء الاصطناعي مسؤولًا عن الأفعال الضارة التي تقوم بها.

[1] أحمد حسن محمد علي المسؤولية المدنية عن أضرار الروبوت دراسة استشرافية في القانون المدني المصري ، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٢٢، ص65.
[2] محمد محمد عبد اللطيف، المسؤولية المدنية عن الذكاء الاصطناعي بين القانون الخاص والقانون العام، بحث مقدم لمؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات، كلية الحقوق - جامعة المنصورة ، ٢٣_٢٤ مايو ٢٠٢١، ص 10.

وسنناقش أيضًا المسؤولية المتعلقة بالمنتجات التي تحتوي على عيوب، وهي نوع جديد من المسؤولية الموضوعية، حيث يُعتبر استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي كنوع من المنتجات تتحمل الشركة المصنعة أو المستورد المسؤولية عندما يتم اكتشاف عيب في تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

وعلى ما تقدم سوف نقوم بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين نعالج في المطلب الأول المسؤولية العقدية والذكاء الاصطناعي بينما نتطرق في المطلب الثاني عن المسؤولية الموضوعية والذكاء الاصطناعي.

المطلب الاول :المسؤولية العقدية والذكاء الاصطناعي

إذا قام طرفان بتوقيع عقد بشكل صحيح، ولم يلتزم أحدهما بما اتفقا عليه، فإنه وفقًا لقانون العقود. يمكن للطرف الآخر أن يفسخ العقد ويطلب تعويضًا حيث يمكن تحديد قيمة التعويض في العقد، وإذا لم يتم تحديده، يمكن للمحكمة أن تحدده بناءً على الخسائر التي تعرض لها الطرف المتضرر حيث المدين سيدفع للدائن تعويضًا عن الأضرار التي قد تحدث بسبب عدم وفاء المدين بالتزاماته في العقد.[1]

لا يوجد في القوانين المدنية في العراق ولبنان ومصر قواعد خاصة بشأن المسؤولية التعاقدية التي يمكن أن تنشأ بين الشخص الذي يصنع الروبوتات أو الآلات الذكية وبين مستخدم الروبوت لكن هذا لا يعني تجاهل الموضوع أو نفي وجود المسؤولية المدنية عن تصرفات الذكاء الاصطناعي، حيث يمكن أن يتخذ الإخلال العقدي أشكالًا متعددة.

ومنها الحالة التي يقوم فيها البائع بتسليم المشتري السلعة بشكل يختلف عن ما تم الاتفاق عليه في العقد.

[1] خالد حسن أحمد لطفي، الذكاء الاصطناعي وحمايته من الناحية المدنية والجنائية، مرجع سابق ،ص67. وينظر ليضا أحمد حسن محمد علي المسؤولية المدنية عن أضرار الروبوت دراسة استشرافية في القانون المدني المصري ، مرجع سابق ، ص 66.

وهنا لا يتحقق الالتزام بالتسليم في هذه الحالة، لأن المنتج المبيع لا يتماشى مع ما تم الاتفاق عليه بين المشتري والبائع وفقًا للعقد. في أوروبا، إذا تم تسليم روبوت ذكي للمشتري وكان غير مطابق للشروط المتفق عليها في العقد، يحق للمشتري إنهاء العقد. وبالتالي، تتحقق المسؤولية التعاقدية عندما يكون أداء الروبوت غير مطابق لما تم الاتفاق عليه، بغض النظر عما إذا كان الروبوت قد تسبب في أي ضرر أم لا. فالدائن ليس ملزماً بقبول الشيء غير المستحق، حتى وإن كانت قيمته تعادل أو تفوق القيمة المتفق عليها.[1]

تُعتبر هذه الالتزامات التزامًا بتحقيق نتيجة، لذا فإن أي تغيير في المبيع يُحكم عليه وفقًا لحالة المبيع والتغيير الذي طرأ عليه، سواء كان نحو الأسوأ أو نحو الأفضل. كما أن تنفيذ الالتزام لا يتحقق فيما يتعلق بضمان صلاحية المبيع للاستخدام بمجرد تحقيق هذه النتيجة، بل يجب أن يتم ذلك بما يتوافق مع ما ينص عليه العقد، وأيضًا بما يتطلبه مبدأ حسن النية.

اما إذا ظهر عيب في الشيء المبيع، يجب أن يكون هذا العيب غير معروف للمشتري وغير ظاهر. كما يجب أن يكون العيب موجوداً في الشيء قبل بيعه. فقواعد ضمان العيوب الخفية تتميز بأنها مرنة تشمل الأضرار المادية التي تسببها الروبوتات المدعومة بالذكاء الاصطناعي. لذلك، يمكن تطبيق القوانين المتعلقة بالمسؤولية في حالة عدم تسليم الروبوت كما تم الاتفاق عليه في العقد بين بائع الروبوت والمشتري.

لذى يرى بعض الفقهاء أن تطبيق قواعد المسؤولية العقدية على الذكاء الاصطناعي ممكن ولا يسبب مشاكل. لكن هذه القواعد ليست كافية لفهم الأضرار التي يمكن أن يسببها الذكاء الاصطناعي، كما أن هذه القواعد موجهة للأشخاص الطبيعيين عندما لا يلتزمون بالعقد، وليس للذكاء الاصطناعي نفسه.

[1] أحمد حسن محمد علي المسؤولية المدنية عن أضرار الروبوت دراسة استشرافية في القانون المدني المصري ، مرجع نفسه ، ص 67.

فالذكاء الاصطناعي لا يمكن أن يكون طرفًا في العقد. حتى إذا أضفنا شروطًا تتعلق بقدرات الذكاء الاصطناعي ومخاطره، فهذا لا يجعله طرفًا في هذا العقد .

كون يتطلب فقط بذل الجهد وليس تحقيق نتيجة معينة بحسب القواعد الأساسية في القانون المدني العراقي، ولا يكفي أن يرتكب المدين خطأً ويُسبب ضرراً للدائن لكي تتحقق المسؤولية العقدية حيث يجب أن يكون الخطأ الذي قام به المدين هو السبب في الضرر الذي تعرض له الدائن. وبما أن الضرر الذي أشار إليه القانون مرتبط بخطأ المدين، يمكن للمدين أن ينفي العلاقة بين خطأه والضرر إذا أثبت أن الخطأ ناتج عن سبب خارجي.

لذلك، يمكن للشخص الذي يعتني بالذكاء الاصطناعي أو الروبوت أن يتجنب اللوم إذا أثبت أن الضرر الذي حدث ناتج عن سبب آخر ليس له علاقة به نتيجة لذلك، يصبح من الصعب أو حتى مستحيلاً على الشخص المتضرر الحصول على تعويض.[1]

المطلب الثاني :المسؤولية الموضوعية والذكاء الاصطناعي

الهدف من فرض المسؤولية الموضوعية هو أن يُعفى المتضرر من إثبات الخطأ الشخصي. بموجب هذه المسؤولية، ويكفي أن يثبت المتضرر أن الضرر حدث بسبب عيب في المنتج الذي لا يوفر السلامة، دون الحاجة للبحث في أخطاء المنتج. هذه المسؤولية ليست تقصيرية أو عقدية، بل لها طبيعة خاصة، وقد أنشأت نظامًا خاصًا يمكن تطبيقه على جميع المتضررين من المنتجات المعيبة.[2]

لكن عدم وجود قواعد عامة كافية يجعل من الصعب التعامل مع الأضرار ومعالجة الجوانب المختلفة لاستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي حيث توجد قواعد خاصة تتعلق بالمسؤولية المدنية، ومن ضمنها المسؤولية عن المنتجات التي بها عيوب، وهي نوع جديد من أنواع المسؤولية.

[1] خالد حسن أحمد لطفي، الذكاء الاصطناعي وحمايته من الناحية المدنية والجنائية، مرجع سابق، ص 70.
[2] حسن محمد عمر الحمراوي، أساس المسؤولية المدنية عن الروبوتات بين القواعد التقليدية والاتجاه الحديث، مجلة كلية الشريعة والقانون العدد ٢٣ ، ٢٠٢١، ص 2084.

وقد جاء ذلك طبقا للتوجيه الأوروبي الذي صدر بتاريخ ٢٥ يوليو لسنة ١٩٨٥ بتأسيس المسؤولية على المنتجات وفقا لمبدأ المسؤولية القائمة دون الحاجة لأثبات الخطأ في الحالات التي تحدث فيها أضرار عن المنتجات المعيبة إذا كان هناك أكثر من شخص يتحمل المسؤولية عن نفس الضرر، مثل الشركة أو المورد أو المستورد للمنتج، فإن المسؤولية هنا تكون مشتركة بين الشركة المصنعة والمورد أو المستورد.

ان النظام المعمول به هو المسؤولية الموضوعية، ولكن لتتحقق هذه المسؤولية، لا يكفي أن يحدث ضرر للآخرين بسبب المنتج. يجب أن يكون هناك عيب في المنتج، وأن يكون الضرر الذي حصل نتيجة لهذا العيب حتى يمكن المطالبة بالتعويض.

السؤال هنا هو: هل يمكن تطبيق قواعد المسؤولية عن المنتجات المعيبة على الذكاء الاصطناعي واستخداماته المختلفة، خاصة وأن بعض الأشخاص يعتقدون أن هذه القواعد تعتبر أساساً للمسؤولية المدنية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي؟[1]

وقد نظم المشرع العراقي المسؤولية عن المنتجات من خلال قانون حماية المستهلك رقم (١) لسنة (٢٠١٠) فقد نصت المادة (١) من هذا القانون حيث بين ان السلعة هي أي منتج سواء كان صناعيًا أو زراعيًا أو مادة أولية أو منتج شبه مصنع، ويمكن قياسه أو عدّه أو وزنه، ويكون مخصصًا للاستخدام.

ويقابل هذا النص المادة (٢) من قانون حماية المستهلك اللبناني رقم (٦٥٩) لسنة (٢٠٠٥) التي نصت بان السلعة هي كل مال غير منقول وكذلك الأموال المنقولة سواء كانت غذائية أو طبيعية محولة او مصنعه

[1] محمد محمد عبد اللطيف، المسؤولية المدنية عن الذكاء الاصطناعي بين القانون الخاص والقانون العام، مرجع سابق ، ص16.

أما بالنسبة لقانون حماية المستهلك المصري رقم (١٨١) لسنة ٢٠١٨ فقد عرف المنتجات في المادة (١) (السلع والخدمات المقدمة من أشخاص القانون العام أو الخاص، وتشمل السلع المستعملة التي يتم التعاقد عليها من خلال مورد عدا الخدمات المالية والمصرفية المنظمة بأحكام قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي وقانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية.)

تظهر هذه النصوص بشكل عام، حيث تشير إلى أن السلعة تُعتبر من المنتجات. لذا، يمكن تطبيق المسؤولية على المنتجات. ويبدو أن نظام مسؤولية المنتج يعدّ وسيلة فعالة يمكن الاعتماد عليها في مجال الذكاء الاصطناعي.

ايضا يمكننا أن نفهم الذكاء الاصطناعي كمنتج، حيث يتحمل المصنع المسؤولية عن الأضرار التي قد تسببها هذه المنتجات. على سبيل المثال، إذا تم إنتاج سيارة ذاتية القيادة وكان بها عيوب قد تضر بسلامة الأشخاص من حولها، فإن المصنع يكون مسؤولا عن تلك الأضرار.

وإذا لم تنجح الشركة في تنبيه العملاء حول المخاطر المحتملة بسبب السيارة ذاتية القيادة، فإن مسؤولية المنتج ستدخل حيز التنفيذ.

لذلك، تُعتبر المسؤولية عن المنتج المعيب نظاماً خاصاً. وهذا يعني أنه يمكن أن تُحاسب الشركات المنتجة للذكاء الاصطناعي إذا حدث عيب في تطبيقات الذكاء الاصطناعي، مما قد يسبب أضراراً للأشخاص أو الممتلكات. أيضا يمكن أن يتحمل الصانع المسؤولية إذا وُجد عيب فني، بشرط أن يكون استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي متوافقاً مع الشروط الخاصة بها.[1]

إن وجود هذا النظام المتعلق بالمسؤولية عن المنتج لا يلزم الشخص المتضرر بمطالبة تعويضه بناءً على هذا النظام. بل يحق له أن يطالب بتعويضه وفقًا للنظام الخاص بالمسؤولية عن الأفعال ونرى ان هذا الموضوع له تعقيدات وتداخلات كثيرة يجب ان يشرع قانون خاص ينظر للذكاء الاصطناعي من كل جوانبه سلبيتا كانت او إيجابية.

1

الخاتمة: بعد أن أنهينا الدراسة حول تقنيات الذكاء الاصطناعي وكيفية مسؤولية الأفراد عن الأضرار التي قد تنجم عن استخدامها، بحثنا في القوانين المتعلقة بالذكاء الاصطناعي ووضحنا معناه وميزاته.

ثم قمنا بالبحث في تحديد الوضع القانوني للذكاء الاصطناعي، لنرى إذا كان يُعتبر شيئًا أو من الأشخاص العاديين أو الاعتباريين. وبعد ذلك، ناقشنا أنواع المسؤولية المدنية المتعلقة بأضرار الذكاء الاصطناعي وفقًا للقوانين العامة والخاصة.

وأيضًا، أثر المسؤولية القانونية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، وقد اتضح أنه لا يوجد تعريف واحد واضح لهذا المصطلح، بل توجد تعريفات متعددة له والسبب في ذلك هو أن تعريف الذكاء البشري ليس سهلاً، فهناك آراء مختلفة بين الفلاسفة حول ما يعنيه الذكاء البشري. كما أن أنظمة الذكاء الاصطناعي تتطور بشكل مستمر.

فالذكاء الاصطناعي له استخدامات عديدة في جميع جوانب الحياة، ومن أبرز هذه الاستخدامات هو الإنسان الآلي (الروبوت)، الذي يظهر بشكل واضح في حياتنا اليومية.

وكذلك من أبرز استخدامات الذكاء الاصطناعي في صناعة السيارات هي السيارات التي تقود نفسها، حيث أحدثت هذه التقنية تغييرات كبيرة في هذا المجال.

وبالنسبة لتأثير الذكاء الاصطناعي في القانون، لم يكن هناك تأثير كبير وواضح حاليا ، رغم أنه يمكن أن يحدث تغييرات وتطورات كثيرة في هذا المجال.

ويمكن القول باعتبار الذكاء الاصطناعي الحل الأفضل لمشاكل الأنظمة القضائية في الدول النامية، مثل زيادة النزاعات القانونية، خاصة عندما يكون التقدم التكنولوجي محدوداً. وهذا يؤثر على القضايا، مما يؤدي إلى تراكمها وفقدان ثقة الناس في هذه الأنظمة.

كذلك يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي في المحاكم لمساعدة القضاة في جميع الخطوات القانونية، مما يساعد على تقليل عدد القضايا المتراكمة وتخفيف التكاليف في الإجراءات القانونية.

فالمسؤولية الموضوعية هي الأنسب للتعامل مع الأضرار الناتجة عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي. في هذه الحالة، حيث يُفترض وجود خطأ، ويجب على الشخص المتضرر من هذه التطبيقات إثبات وجود ثلاثة أشياء: الفعل الضار، والضرر، والعلاقة بينهما، ليتمكن من الحصول على التعويض.

قائمة المصادر والمراجع

1. أحمد حسن محمد علي المسؤولية المدنية عن أضرار الروبوت دراسة استشرافية في القانون المدني المصري ، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٢٢
2. أحمد علي حسن عثمان، انعكاسات الذكاء الاصطناعي على القانون المدني، دراسة مقارنة مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد ٧٩، ٢٠٢١
3. أحمد محمد غنيم، الذكاء الاصطناعي، ثورة جديدة في الإدارة المعاصرة، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع القاهرة، ٢٠١٧.
4. آياد مطشر صيهود استشراف الأثر القانوني لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي الإنسالة - الروبوت الذكي ما بعد الإنسانية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة ، ٢٠٢١
5. أيمن محمد سيد حماية التصرفات القانونية وإثباتها عبر تطبيق الذكاء الاصطناعي، مجلة الباحث العربي، العدد الأول، بيروت، ٢٠٢٠
6. حسن محمد عمر الحمراوي، أساس المسؤولية المدنية عن الروبوتات بين القواعد التقليدية والاتجاه الحديث، مجلة كلية الشريعة والقانون العدد ٢٣ ، ٢٠٢١
7. خالد حسن أحمد لطفي، الذكاء الاصطناعي وحمايته من الناحية المدنية والجنائية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ٢٠٢١.
8. خالد ممدوح إبراهيم، التقاضي الإلكتروني عبر الأنترنت، دار الفكر الجامعي، مصر ، ٢٠١٥.
9. خالد ممدوح إبراهيم، التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي مصر، ٢٠٢٢.
10. رائد احمد يوسف و د.نظير احمد هلال، دور الذكاء الاصطناعي في تحقيق التنميه السياحية في مدينة كركوك لعام 2024, بحث منشور في مجله جامعة كركوك للعلوم الانسانية، المجلد (19) العدد الثاني - الجزء الثاني، كانون الاول 2024.

11. صلاح حسن احمد ,دور الامن الفكري في تحقيق السلم الاجتماعي,مجلة كلية القانون والعلوم السياسية جامعة كركوك, السنة 4، العدد 12، كانون الثاني / يناير 2015.

12. عادل عبد النور، مدخل إلى عالم الذكاء الاصطناعي، منشورات جامعة الملك عبد العزيز الرياض، ٢٠٠٥.

13. عبد الله موسى أحمد حبيب بلال، الذكاء الاصطناعي ثورة في تقنيات العصر، الطبعة الأولى، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، ٢٠١٩.

14. علاء عبد الرزاق، نظم المعلومات والذكاء الاصطناعي، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر (١٢) والتوزيع، عمان، ١٩٩٩

15. محمد أحمد المعداوى عبد ربه مجاهد، المسؤولية المدنية عن الروبوتات ذات الذكاء الاصطناعي، دراسة مقارنة، المجلة القانونية، المجلد التاسع، العدد الثاني، ٢٠٢١.

16. محمد محمد عبد اللطيف، المسؤولية المدنية عن الذكاء الاصطناعي بين القانون الخاص والقانون العام، بحث مقدم لمؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات، كلية الحقوق - جامعة المنصورة ، ٢٣_٢٤ مايو ٢٠٢١.

17. ممدوح عبد الحميد عبد المطلب، خوارزميات الذكاء الاصطناعي وإنفاذ القانون، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢٠

18. ميشال مطران المركبات ذاتية القيادة التحديات القانونية والتقنية شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٨

19. هيثم السيد احمد عيسى الالتزام بالتبصير قبل التعاقد من خلال أنظمة الذكاء الاصطناعي الطبعة الأولى، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع القاهرة، ٢٠١٨.

20. القانون المدني المصري رقم 131 لسنه 1948

21. قانون التجارة العراقي رقم (30) لعام 1984.

22. القانون المدني العراقي رقم (40) لسنة 1951.

23. مال الله جعفر عبد الملك الحمادي، حقوق وضمانات المتعاقد مع الإدارة والتحكيم في العقد الإداري، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، 2014.

24. ماهر صالح علاوي الجبوري، مبادئ القانون الإداري، مكتبة السنهوري، بغداد، 2009.

25. محمد طه حسين الحسيني، الوسيط في القانون الإداري، الجزء الثالث، منشورات زين الحقوقية، بيروت، 2017.

26. محمد علي جواد، القضاء الإداري، الطبعة الثانية، المكتبة القانونية، بغداد، 2010.

27. محمد فؤاد عبد الباسط، أعمال السلطة الإدارية، مكتبة الهداية للطبع والنشر والتوزيع، مصر، 2008.

28. محمود خلف الجبوري، العقود الإدارية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

29. محي الدين القيسي، القانون الإداري العام، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2007.

30. ميسون طه حسين، مبادئ القانون الإداري والتنظيم الإداري في العراق، الطبعة الأولى، مؤسسة دار الصادق الثقافية، بابل، العراق، 2018.

31. نجيب خلف أحمد الجبوري، القانون الإداري، الطبعة الأولى، مكتبة يادكار، السليمانية، العرق، 2018.

32. نصري منصور نابلسي، آثار العقود الإدارية في القانون اللبناني، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة بيروت العربية، بيروت، لبنان، 2010.

33. نصري منصور نابلسي، العقود الإدارية " دراسة مقارنة "، الطبعة الثانية، منشورات زين الحقوقية، لبنان.

34. وفاء محمود أحمد البيواتي، المقابل المالي في العقود الإدارية، دراسة مقارنة، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية، القاهرة، 2017.

35. يوسف سعد الله الخوري، القانون الإداري العام، دار المنشورات الحقوقية صادر، لبنان، 1998.